منذ عام 2012 تم صرف 5.6 مليار على «شوارعنا المسكرة»

هشام الصالح : الأداء الحكومي يمثل 67 بالمئة من أسباب تراجع الكويت

- بحاجة الى «تكويت» القضاء ، وضرورة تبني قانون «مخاصمة القضاء»
- الحكومة مارست الإزدواجية فأعادت الجنسية لنواب «الصوت العالي»

هشام الصالح متحدثا في ندوته

جانب من الحضور

- الكويت هي الدولة الوحيدة في العالم التي لم يتم إدانة وزير أو نائب
- جرائم الإستيلاء على المال العام وصلت إلى رقم مخيم بلغ 2.4 مليار

الصالح محاطا بالناخبين

أكد مرشح الدائرة الثالثة د. هشام الصالح أن الأداء الحكومي يمثل 67 بالمئة من أسباب تراجع الكويت على جميع المؤشرات .

وقال الصالح في ندوته الانتخابية التي اقامها في منطقة الجابرية ، مساء أمس الأول ، بعنوان "معا نحارب الفساد" : إنه منذ عام 2012 تم صرف 5.6 مليار على «شوارعنا المسكرة».

وحذر من مخاطر ظاهرة "الأوامر التغييرية" ، لافتا إلى أننا خسرنا بسببها 13 مليار دينار ، ونبه إلى أن عدد المشاريع المتأخرة في البلاد 735 مشروعا .

وتطرق د. هشام الصالح بالحديث إلى أوضاع القضاء الكويتي ، فأكد أننا بحاجة الى "تكويت" القضاء ، وضرورة تبني قانون "مخاصمة القضاء" .

وشدد على أن موضوع سحب الجنسية يجب أن يخضع لرقابة السلطة القضائية ، وقال إن الحكومة مارست الإزدواجية في إعادة الجناسي ، فأعادت الجنسية لنواب «الصوت العالي».

في سياق آخر اعتبر الصالح أن الحكومة "تمارس التنفيع" ، مستشهدا في هذا الصدد بعدم بيعها لإسهيما بجامعة خاصة بقيمة دينار للسهم لاحد التجار ، فيما باعت نفس السهم "بنصف دينار" لتاجر آخر .

أضاف أن الكويت هي الدولة الوحيدة في العالم التي لم يتم إدانة وزير أو نائب ، وبالمقابل جرائم الإستيلاء على المال العام وصلت ل 2.4 مليار .واختتم د. هشام الصالح ندوته بتعهد قطعه على نفسه أمام للناخبين ، وقال فيه : أعدكم بان الكرسي لن يُغيرني ولن يخيب ظنكم بي ، ولن أكون "صبي عن تاجر ولا مندوب عند الحكومة او أداة بيد شيخ" .

الحضور النسائي كبير أيضا

تأييد كبير للمرشح عقب كلمته

متابعة وإحتفاء من قبل الحضور

النائب الصالح بين الحضور

البيانات الحكومية التي تتحدث عن مكافحته في مجملها .. وهمية

حمود العنزي: الفساد هو السبب بتأخر الكويت ويجب محاورته بشتى صوره

حمود العنزي متحدثا في ندوته

جانب من الحضور

- هناك ضعف شديد في الكوادر و يجب وضع الرجل المناسب في المكان المناسب
- التعليم قد انخفض مستواه بشكل ملحوظ والمناهج التربوية غير موائمة للطلبة

أكد مرشح الدائرة الثانية حمود عطية العنزي خلال ندوته التي اقيمت أمس وحضرها عدد غفير من ابناء الدائرة الثانية ضرورة محاربة الفساد بشتى صوره الاقتصادي والسياسي والتجاري، تطبيقا لأمر الله لنا بعدم العبث في الأرض وتحقيقا لمبدأ المحاسبة والرقابة، مرجعا أسباب تأخر الكويت في النواحي الصحية والتعليمية والخدمية إلى الفساد، مؤكدا أن الفساد كان موجودا منذ عقود ولكنه لم يكن بهذا الكم والكيف ولم يكن ظاهرا للعيان على حد تعبيره.

مشددا على دور مجلس الأمة في التصدي للفساد ومواجهته، مستغربا البيانات الحكومية التي تصب في مجملها على التصدي للفساد في الوقت الذي نلاحظ الفساد قد استشرى في جسد الحكومة من مشاريع متهالكة وتأخير في الخدمات وغير ذلك، مضيفا أن زمام الأمور بيد الحكومة ومنابع الفساد كذلك عند الحكومة، وعلى الحكومة نفسها محاربة الفساد، مرجعا سبب الفساد لعدم اختيار الرجل المناسب في المكان المناسب في جميع المناصب الإشرافية والقيادية وغيرها، مؤكدا أن وضع الرجل المناسب في المكان المناسب سيقضي على الفساد.

وأضاف أن التعليم قد انخفض مستواه بشكل ملحوظ، مرجعا سبب تدمير الأجيال في جميع الأمم إلى انخفاض جودة التعليم، مذكرا بثمانينات القرن الماضي حيث كانت جودة التعليم أفضل من الوقت الراهن، مؤكدا أن المناهج التربوية غير موائمة للطلبة ولم يتم دراستها بشكل متان من قبل مختصين قبل إقرارها، والتغيير السريع في قيادي التربية يحدث ارتباك وتشتت في وضع الخطط وتطبيقها.

وتطرق لقضية الإسكان، مستغربا فترة الانتظار الطويلة التي يقضيها المواطن للحصول على بيت العمر في الوقت الذي نبني فيه الكويت مدنا سكنية لدول غير صديقة حتى، مؤكدا أن من الأولى أن تبنى هذه المشاريع في الكويت، منوها إلى الإيجار الذي أنهك كاهل المواطن الكويتي، وسبب في تفكك الكثير من الأسر الكويتية، مطالبا الحكومة أيضا بتخصيص بيوت للمطلقات الكويتيات فهن أخواتنا ويليق بهن الاستقرار في بيت يضمن لهن العيش الكريم.

لتلافي الإضرار بالمواطنين والمقيمين

الدلال يقترح تخصيص موقع لمباني السفارات والبعثات الدبلوماسية خارج المناطق السكنية

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحا برغبة قال في مقدمته : للمناطق السكنية التي يقطنها المواطنون خصوصية تتطلب اهتماما ودعما من أجهزة الدولة المختلفة.

وأضاف الدلال في اقتراحه أن هذه المناطق السكنية تتطلب قيام الوزارات والأجهزة بتلافي والحيلولة دون التسبب في الإضرار أو الإساءة للأسر الكويتية والمواطنون والمقيمون، مشيرا إلى أنه في السنوات السابقة لوحظ قيام عدد من السفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية باستئجار أو استغلال فلل أو أصول عقارية داخل المناطق السكنية المأهولة من المواطنين مع ما يرافق هذا الاستغلال من قيام مواطني تلك السفارات والقنصليات والبعثات وبالأخص ممن لهم وجود كبير كوافدين في التوافد إلى تلك المقار والمواقع والتسبب في إزعاج والإضرار بالمواطنين والمناطق السكنية.

وتابع: وهو ما عبر عنه المواطنون في عدد من المناطق السكنية بالاعتراض وتقديم العرائض الموقعة بإزالة تلك السفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية ومثال على ذلك اعتراضات أهالي منطقة الروضة على وجود قنصلية جمهورية مصر العربية بالمنطقة واعتراضات أهالي منطقة السلام حاليا على عزم القنصلية ذاتها الانتقال إلى منطقة السلام.

وبين أن استمرار تلك الممارسات والتعديات من شأنها تعميق مشاعر سلبية تجاه تلك الدولة وبعثاتها الدبلوماسية ومواطنيها المرتادين لتلك البعثات في المناطق السكنية ما يتطلب معه قيام الجهات المختصة كافة بصفة عامة وعلى وجه الخصوص مجلس الوزراء ووزارة الخارجية بالتحرك سريعا لمنع والحيلولة دون قيام تلك البعثات الدبلوماسية في المناطق السكنية وبالمقابل تخصيص موقع للسفارات والقنصليات الدبلوماسية خارج المناطق السكنية .

ونص الاقتراح على ما يلي:

-1 قيام وزارة الخارجية بالتنسيق مع الجهات المختصة بالدولة بإشعار البعثات الدبلوماسية والسفارات والقنصليات كافة بعدم استغلال أو استئجار أي موقع في المناطق السكنية للمواطنين الكويتيين .

-2 قيام وزارة الخارجية بالتنسيق مع الجهات المختصة بتخصيص موقع خاص بإقامة المباني الخاصة بالسفارات والبعثات الدبلوماسية خارج المناطق السكنية .

-3 قيام وزارة الخارجية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع قيام سفارة أو قنصلية جمهورية مصر العربية بالانتقال إلى منطقة السلام بجنوب السرة أو أي مناطق سكنية أخرى.